

جمعية الأداء المؤسسي المتميز
مسجلة بالمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (٢٢٥٩)
منطقة الدمام - المملكة العربية السعودية
القوائم المالية وتقرير المراجع المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

جمعية الأداء المؤسسي المتميز
مسجلة بالمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (٢٢٥٩)
فهرس القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

الصفحة

٢-١	١ . تقرير المراجع المستقل
٣	٢ . قائمة المركز المالي
٤	٣ . قائمة الأنشطة
٥	٤ . قائمة التدفقات النقدية
١٦-٦	٥ . إيضاحات حول القوائم المالية



الماجد والعنزي محاسبون ومراجعون قانونيون
AlMajed & AlEnzi Certified Public Accountants

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة جمعية الأداء المؤسسي المتميز
الدمام - المملكة العربية السعودية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية جمعية الأداء المؤسسي المتميز والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وقائمة الأنشطة وقائمة التدفقات النقدية عن الفترة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للجمعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للفترة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية للمنشآت غير الهادفة للربح والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

أساس الرأي المطلق

- لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الجمعية وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفر أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير التقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية للمنشآت غير الهادفة للربح والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لمتطلبات نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية واللائحة الأساسية للجمعية، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تري أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرية، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الجمعية.

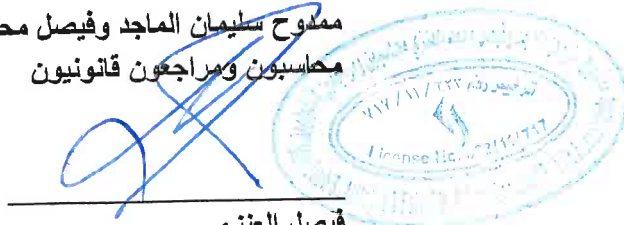
مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرية، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن

التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية. وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طول المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو إغفال ذكر متعمد، أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
 - التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
 - تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة التي أعدها الإدارة.
 - التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الجمعية عن البقاء كمنشأة مستمرة.
 - تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- ونحن نتواصل مع المكلفين بالحكومة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

ممدوح سليمان الماجد وفيصل محمد العنزي
محاسبون ومراجعون قانونيون



فيصل العنزي

ترخيص رقم ٥٤١ بتاريخ ١٠/٢٢/١٤٣٧هـ

الرياض - المملكة العربية السعودية
في التاريخ: ١٥ محرم ١٤٤٧ هـ
الموافق ١٠ يوليو ٢٠٢٥ م

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	إيضاح	الأصول
			<u>الأصول المتداولة</u>
٩١,٠٨٠	٥٧,٩٩٨	(٥)	النقد وما يعادله
٣,١١٠	٢٧٤	(٦)	مصاريف مدفوعة مقدماً وضمم مدينة أخرى
٩٤,١٩٠	٥٨,٢٧٢		إجمالي الأصول المتداولة
٩٤,١٩٠	٥٨,٢٧٢		إجمالي الأصول
			<u>الالتزامات وصافي الأصول</u>
			<u>الالتزامات</u>
			<u>الالتزامات المتداولة</u>
٥,١٧٥	٤,٠٢٥	(٧)	المصاريف المستحقة والذمم الدائنة الأخرى
٥,١٧٥	٤,٠٢٥		إجمالي الالتزامات المتداولة
			<u>الالتزامات غير المتداولة</u>
٧,٨٧٥	٧,٨٧٥	(٨)	إلتزام منافع الموظفين
٧,٨٧٥	٧,٨٧٥		إجمالي الإلتزامات غير المتداولة
١٣,٠٥٠	١١,٩٠٠		إجمالي الإلتزامات
			<u>صافي الأصول</u>
(٧٣,٥٧٧)	(١١٧,٣٢٥)		صافي الأصول غير المقيدة
١٥٤,٧١٧	١٦٣,٦٩٧		صافي الأصول المقيدة
٨١,١٤٠	٤٦,٣٧٢		إجمالي صافي الأصول
٩٤,١٩٠	٥٨,٢٧٢		إجمالي صافي الأصول والالتزامات

جمعية الأداء المؤسسي المتميز
مسجلة بالمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (٢٢٥٩)
قائمة الأنشطة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(جميع المبالغ بالريال السعودي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	المقيدة	غير المقيدة	إيضاح
				الإيرادات والمكاسب:
١٧٥,٠١٧	٨,٩٨٠	٨,٩٨٠	-	تبرعات وهبات نقدية
١٨,٦٠٠	٥,٦٠٠	-	٥,٦٠٠	إشتراكات الأعضاء
١٩٣,٦١٧	١٤,٥٨٠	٨,٩٨٠	٥,٦٠٠	إجمالي الإيرادات والمكاسب
				المصروفات والخسائر
-	٨,٧١٠	-	٨,٧١٠ (٩)	مصروفات البرامج والأنشطة
١١٢,٤٧٧	٤٠,٦٣٨	-	٤٠,٦٣٨ (١٠)	المصاريف العمومية والإدارية
١١٢,٤٧٧	٤٩,٣٤٨	-	٤٩,٣٤٨	إجمالي المصروفات والخسائر
٨١,١٤٠	(٣٤,٧٦٨)	٨,٩٨٠	(٤٣,٧٤٨)	صافي التغير في الأصول
-	٨١,١٤٠	١٥٤,٧١٧	(٧٣,٥٧٧)	الأصول في بداية السنة
٨١,١٤٠	٤٦,٣٧٢	١٦٣,٦٩٧	(١١٧,٣٢٥)	صافي الأصول في نهاية السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٣) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

جمعية الأداء المؤسسي المتميز

مسجلة بالمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (٢٢٥٩)

قائمة التدفقات النقدية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

(جميع المبالغ بالريال السعودي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
٨١,١٤٠	(٣٤,٧٦٨)	التغير في صافي الأصول خلال السنة
٧,٨٧٥	-	تعديلات لتسوية صافي الأصول
٨٩,٠١٥	(٣٤,٧٦٨)	إلتزام منافع الموظفين المكون
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
(٣,١١٠)	٢,٨٣٦	التغير في المصاريف المدفوعة مقدماً والذمم المدينة الأخرى
٥,١٧٥	(١,١٥٠)	التغير في المصاريف المستحقة والذمم الدائنة الأخرى
٩١,٠٨٠	(٣٣,٠٨٢)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة التشغيلية
٩١,٠٨٠	(٣٣,٠٨٢)	التغير في النقد وما يعادله خلال السنة
-	٩١,٠٨٠	رصيد النقد وما يعادله أول السنة
٩١,٠٨٠	٥٧,٩٩٨	رصيد النقد وما يعادله آخر السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من (١) الى (١٣) جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.

(١) نبذة عن الجمعية

جمعية الأداء المؤسسي المتميز تعمل بموجب الترخيص رقم (٢٢٥٩) الصادر من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي بتاريخ ١٤٤٣/٠٨/٢١ هـ الموافق ٢٠٢٢/٠٣/٢٤ م، ومركزها الرئيسي الدمام - المنطقة الشرقية.

ويتمثل أهداف الجمعية فيما يلي:

- نشر وتعزيز ثقافة العمل المؤسسي في أوساط القطاع غير الربحي.
 - المساهمة في تطوير المؤسسات الأهلية والإرتقاء بها.
 - المساهمة في تأهيل العاملين في القطاع غير الربحي وتطوير قدراتهم.
 - المساهمة في بناء القدرات المؤسسية والبشرية وتطويرها في القطاع غير الربحي.
 - تقديم الدعم الإداري والفني لمنظمات القطاع غير الربحي.
- السنة المالية للجمعية تبدأ من ١ يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة ميلادية.

(٢) أسس الإعداد

بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمعايير المحاسبة للمنشآت غير الهادفة للربح المعتمدة في المملكة العربية السعودية ومتطلبات الإثبات والقياس والإفصاح الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية فيما لم تعالجه المعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين الملائمة لظروف الجمعية.

أسس القياس والعرض

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية وأساس الاستحقاق.

العملة الوظيفية وعملة العرض

تعرض القوائم المالية بالريال السعودي، وهي العملة الوظيفية وعملة العرض، وتدرج جميع المبالغ في القوائم المالية بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك.

(٣) التقديرات والافتراضات المحاسبية

إن إعداد القوائم المالية يتطلب من الإدارة استخدام تقديرات وافتراضات من شأنها أن تؤثر في تطبيق السياسات والقيم الظاهرة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات الواردة بالقوائم المالية. إن تحديد التقديرات يتطلب من الإدارة إتخاذ القرارات التي تعتمد على الخبرات السابقة، والخبرات الحالية وتوقعات الأوضاع المستقبلية، وكل المعلومات الأخرى المتوفرة. إن النتائج الفعلية قد تكون مختلفة عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصورة مستمرة. التعديلات التي تترتب عنها مراجعة التقديرات المحاسبية يتم إظهار أثرها في فترة المراجعة والفترات المستقبلية التي تتأثر بهذه التعديلات.

إن أهم بنود القوائم المالية التي تتطلب استخدام توقعات وفرضيات من قبل الإدارة تتعلق بالآتي:

١-٣ مبدأ الإستمرارية

ليس لدى إدارة الجمعية شك حول قدرتها على الاستمرار، وعليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

٢-٣ الإنخفاض في قيمة الأرصدة المدينة

يتم تكوين مخصص للإنخفاض في قيمة الأرصدة المدينة عند وجود دليل موضوعي على أن الجمعية لن تكون قادرة على تحصيل كافة المبالغ المستحقة وفقاً لشروط التعاقد. إن الصعوبات المالية التي قد يتعرض لها المدين وإحتمالية إفلاسه أو إعادة الهيكلة المالية لديه أو إخفاقه في أو تأخره عن سداد الدفعات المستحقة تعتبر جميعها مؤشرات كبيرة وتعتبر أدلة موضوعية على الإنخفاض في قيمة الأرصدة المدينة. ويتم إجراء تقدير مستقل للمبالغ الهامة بعد ذاتها. وبالنسبة للمبالغ غير الجوهرية بعد ذاتها ولكنها تجاوزت موعد استحقاقها، فإنه يتم تقديرها بشكل جماعي ويتم تكوين مخصص بناءً على الوقت ومعدلات التحصيل السابقة.

٣-٣ الأعمار الإنتاجية والقيمة المتبقية للممتلكات والمعدات

تحدد الإدارة العمر الإنتاجي المقدر للممتلكات والمعدات والقيمة المتبقية لها لإحتساب الإستهلاك. يتم تحديد هذه التقديرات بعد الأخذ في الإعتبار الغرض من استخدام هذه الأصول والظروف التي يعمل فيها الأصل. تقوم الإدارة بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية لهذه الأصول وعند وجود مؤشر لحدوث تغيير يتم تعديل تقديرات العمر الانتاجي أو القيمة المتبقية أو طريقة الاستهلاك، والمحاسبة عن التغيرات الناتجة بأثر مستقبلي.

٤-٣ الهبوط في قيمة الأصول غير المالية

يتم في تاريخ كل قائمة مركز مالي مراجعة القيمة الدفترية للأصول غير المالية، فقط عند وجود مؤشر على حدوث هبوط في القيمة أو عكس خسائر الهبوط، وفي حالة وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للأصل لتحديد مقدار خسائر الهبوط في القيمة أو عكس خسائر الهبوط في القيمة، إن وجدت.

٥-٣ الهبوط في قيمة الأصول المالية

يتم تقييم مؤشرات الهبوط في القيمة للأصول المالية، ما عدا الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأنشطة في نهاية كل فترة مالية. يتم تخفيض قيمة الأصول المالية عند وجود دليل موضوعي، كنتيجة لحدث أو أحداث حصلت بعد الاعتراف المبدئي بتلك الأصول المالية يشير إلى تأثير التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتلك الأصول المالية.

وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح عند قيام المتبرع بتفويض المنشأة المستلمة للأصل بإنشاء برامج لتوزيع نقدية وتنفيذه، أو سلع، أو خدمات على المنتفعين، فإن المنشأة المستلمة تقوم بمعاملة تلك الأصول على أنها تبرعات، نظراً إلى أن الجمعية لديها سلطة الإدارة و التصرف في هذا الأصل المحول من المتبرعين ، فقد تم اعتبار الأصول المحولة للجمعية على أنها تبرعات وليس معاملات بالوكالة، وعليه إثبات التبرعات مباشرة عن التحويل أو الاستحقاق في قائمة الأنشطة .

(٤) ملخص السياسات المحاسبية المهمة

الممتلكات والمعدات

الإثبات والقياس

تظهر بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية، بعد طرح الاستهلاك المتراكم وخسائر الهبوط في القيمة المتراكمة. تتضمن التكلفة المصروفات المرتبطة مباشرة باقتناء الممتلكات والمعدات. عندما يختلف العمر الإنتاجي لبنود الممتلكات والمعدات يتم المحاسبة عنها كبنود منفصلة. يتم تحديد المكاسب أو الخسائر الناتجة عن استبعاد بنود من الممتلكات والمعدات بمقارنة أية مقبوضات من الاستبعاد مع القيمة الدفترية لتلك البنود وتسجل بالصافي في قائمة الأنشطة.

النفقات اللاحقة للاقتناء

تسجل تكلفة الجزء المستبدل لبند من بنود الممتلكات والمعدات ضمن القيمة المدرجة لذلك البند إذا كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للجمعية تكمن في ذلك الجزء إضافة إلى إمكانية قياس تكلفة ذلك الجزء بشكل موثوق، ويتم شطب القيمة المدرجة للجزء القديم المستبدل.

الاستهلاك

يحتسب الاستهلاك بناء على القيمة القابلة للاستهلاك والتي هي تكلفة أصل ما أو مبلغ آخر يحل مكان التكلفة ناقصاً قيمتها المتبقية (القيمة التخريدية). يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت طوال الأعمار الإنتاجية للموجودات ذات الصلة. علماً بأنه لا يتم إستهلاك الأراضي. * يتم إهلاك المباني والانشاءات المقامة على الأراضي المستأجرة من الغير على أساس العمر الافتراضي للمبنى أو مدة عقد الايجار أيهما اقل. يُحتسب الاستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي للأصل على النحو التالي:

البند

معدل الاستهلاك السنوي

يُجرى مراجعة على القيم المتبقية للممتلكات والمعدات وأعمارها الإنتاجية وطرق استهلاكها إذا دعت الحاجة لذلك، وتُعدّل بأثر مستقبلي متى كان ذلك مناسباً.

مشروعات تحت التنفيذ

يتم اثبات مشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ناقصاً أي إنخفاض مثبت في القيمة (إن وجد). عندما تكون الأصول جاهزة للاستخدام في الغرض الذي انشأت من أجله يتم رسمة مشروعات تحت التنفيذ ضمن الممتلكات والمعدات الملائمة وفقاً لسياسات الجمعية.

الأصول غير الملموسة

يتم قياس الأصول غير الملموسة المقتناة بشكل مستقل بالتكلفة عند الإثبات الأولي. بعد الإثبات الأولي، تحمل الأصول غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وخسائر انخفاض متراكم إن وجدت. لا تتم رسمة الأصول غير الملموسة المنتجة داخلياً ويتم إظهار المصروفات ذات العلاقة في قائمة الأنشطة في السنة التي يتم تكديدها. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة طوال أعمارها الإنتاجية ويتم تقييمها لمعرفة إن كان هناك انخفاضاً في قيمها حيثما توافر مؤشر على احتمالية تعرضها لانخفاض في القيمة.

يتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للأصل غير الملموس ذي العمر الانتاجي المحدد على الأقل في نهاية كل فترة تقرير مالي. يتم الأخذ في الاعتبار التغيرات في العمر الانتاجي المتوقع أو النموذج المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية الكامنة في الأصل من أجل تعديل فترة أو طريقة الإطفاء حسبما هو ملائم ويتم التعامل مع هذه التغيرات كتغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم إدراج مصاريف الإطفاء على الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الانتاجية المحددة في قائمة الأنشطة ضمن فئة المصروفات بما يتلاءم مع وظيفة هذه الموجودات غير الملموسة. يتم قياس الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إلغاء إثبات الأصل غير الملموس على أساس الفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل ويتم الإدراج في قائمة الأنشطة عند استبعاد الأصل. يتم اختبار الموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدد لمعرفة الهبوط في القيمة السنوي على مستوى الوحدة المحققة للنقد، كما هو ملائم، وعندما تشير الظروف إلى احتمالية أن تكون القيمة الدفترية قد تعرضت للهبوط.

البند

معدل الاستهلاك السنوي

تقوم الجمعية بالحاسبة عن جميع أدواتها المالية وفقاً للقسمين ١١ و ١٢ من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما تصبح الجمعية طرفاً في الاحكام التعاقدية لأداة مالية. وعندما يتم إثبات أصل مالي أو التزام مالي بشكل أولي، يتم قياسه بسعر المعاملة بما في ذلك تكاليف المعاملة باستثناء القياس الأولي للأصول والالتزامات المالية التي تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأنشطة ما لم يشكل الترتيب، في الواقع، معاملة تمويل للمنشأة (اللتزام مالي) أو الطرف المقابل (الأصل مالي) إذا كان الترتيب يشكل معاملة تمويل، فيتم قياس الأصل أو الالتزام المالي بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية مخصومة بمعدل الفائدة السوقية لأداة دين مشابهة.

في نهاية كل فترة تقرير، يجب على المنشأة أن تقيس الأدوات المالية على النحو التالي، دون أي طرح لتكاليف المعاملة التي يمكن أن تتحملها المنشأة عند البيع أو الاستبعاد الآخر:

تقاس أدوات الدين بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية إذا استوفت الشروط اللازمة لهذا الائتبات. وتقاس أدوات الدين التي تصنف على أنها أصول متداولة أو التزامات متداولة بالمبلغ النقدي غير المخصص أو العوض النقدي الآخر الذي يتوقع أن يتم دفعه أو استلامه (أي صافي من الهبوط في القيمة) ما لم يشكل الترتيب، في الواقع، معاملة تمويل.

تقاس الارتباطات باستلام قرض، التي تستوفي الشروط لهذا الائتبات، بالتكلفة (التي قد تكون صفراً) مطروحاً منها هبوط القيمة.

تقاس الاستثمارات في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل والأسهم العادية أو الممتازة غير القابلة للإعادة - إن وجدت- على النحو التالي:

إذا كانت الأسهم تتم المتاجرة فيها في سوق عامة أو يمكن قياس قيمتها العادلة خلاف ذلك بطريقة يمكن الإعتماد عليها بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، فإنه يجب أن يقاس الاستثمار بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات ضمن قائمة الأنشطة

تقاس جميع الاستثمارات الأخرى من هذا القبيل بالتكلفة مطروحاً منها هبوط القيمة.

يتم إلغاء الاعتراف بالأصول المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصول أو يتم تسويتها أو تحويل ويتم إلغاء إثبات الالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) فقط عندما يتم اطفأؤه أي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد، أو إلغائه أو ينقضي.

يتم إجراء مقاصبة بين الأصول والالتزامات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في قائمة المركز المالي عند وجود حق قانوني لإجراء مقاصبة لتلك المبالغ المعترف بها ويكون هناك نية للتسوية على أساس الصافي أو الاعتراف بالأصول وتسوية الالتزامات في آن واحد.

الإثبات الأولى

يُثبت الأصل المالي فقط عندما تصبح الجمعية طرفاً في النصوص التعاقدية للأداه ويتم إثباته بسعر المعاملة وتتضمن الأصول المالية للجمعية النقد وما يعادله والذمم المدينة.

القياس اللاحق

بالنسبة لأدوات الدين طويلة الاجل تقاس بالتكلفة المستنفده باستخدام طريقة الفائدة الحقيقية وتقاس أدوات الدين قصيرة الاجل بالمبلغ النقدي غير المخصوم أو العوض النقدي الذي يتوقع ان يتم استلامه.

ويتم إلغاء إثبات الأصل المالي فقط عندما تنقضي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي أو تتم تسويتها أو تحول الجمعية - إلى حد كبير - جميع المخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي إلى طرف آخر أو تكون الجمعية قد حولت السيطرة على الأصل إلى طرف آخر.

الإلتزامات المالية

الإثبات الأولى

يُثبت الإلتزام المالي فقط عندما تصبح الجمعية طرفاً في النصوص التعاقدية للأداه ويتم إثباته بسعر المعاملة.

إلغاء إثبات الإلتزام المالي

يتم إلغاء إثبات الإلتزام المالي فقط عندما يتم اطفأؤه أي عندما يتم الوفاء بالإلتزام المحدد في العقد أو إلغائه.

النقد وما يعادله

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، يتكون بند النقد وما يعادله من أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك والودائع قصيرة الاجل ذات سيولة عالية والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو اقل .

متافع الموظفين

تخصص الجمعية مكافأة نهاية الخدمة للموظفين بموجب شروط أنظمة العمل والعمال في المملكة العربية السعودية ويحمل علي قائمة الانشطة، يتم حساب مبلغ الإلتزام بالقيمة الحالية للامتيازات المكتسبة التي تُستحق للموظف فيما لو ترك الموظف عمله كما في تاريخ قائمة المركز المالي ، يتم حساب المبالغ المسددة عند نهاية الخدمة علي أساس رواتب وبدلات الموظفين الاخيرة وعدد سنوات خدماتهم المتراكمة كما هو موضح في أنظمة المملكة العربية السعودية .

لم يتم استخدام طريقة وحدة الائتمان المخططة لقياس الإلتزامات وتكلفتها الخاصة بمكافأة نهاية الخدمة نظراً لما يتطلبه ذلك من جهد وتكلفة لا مبرر لها حيث أن عدد الموظفين محدود، كذلك من غير المتوقع حدوث تغيرات جوهرية في الفروض المؤثرة في احتساب المخصص.

ذمم دائنة تجارية

الذمم الدائنة التجارية هي عبارة عن التزامات بسداد قيمة البضائع أو الخدمات التي يتم الحصول عليها في سياق العمل الاعتيادي من الموردين. يتم تصنيف الذمم الدائنة التجارية كالتزامات متداولة إذا كانت الذمم مستحقة السداد خلال سنة واحدة أو أقل. خلافاً لذلك يتم عرضها كالتزامات غير متداولة. يتم إثبات الذمم الدائنة التجارية مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المستنفدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

أرصدة مستحقة وذمم دائنة أخرى

تتمثل في قيمة الإلتزامات المستحقة السداد مستقبلاً مقابل مستحقات أخرى حصلت عليها الجمعية سواء صدر عنها أو لم يتم بعد إصدار فواتيرها.

المخصصات

يتم إثبات المخصص ضمن قائمة المركز المالي عندما يكون على الجمعية إلتزام قانوني أو ضمني حالي نتيجة لأحداث سابقة والذي يمكن تقديره بصورة موثوقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفق خارجي للمنافع الإقتصادية لتسوية الإلتزام، ويتم قياس المخصص باستخدام أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الإلتزام في تاريخ التقرير، وإذا كان أثر القيمة الزمنية للنقود ذا أهمية نسبية فيجب أن يكون مبلغ المخصص هو القيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوباً لتسوية الإلتزام بمعدل خصم يعكس تقييماً السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة لذلك الإلتزام. وعندما يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوباً لتسوية الإلتزام، فإنه يجب إثبات التخفيض في الخصم على أنه تكلفة تمويل في السنة التي تنشأ فيها.

الإيرادات

- (١) يتم إثبات التبرعات والصدقات والزكوات والمنح والهبات وكذلك كافة الإيرادات الأخرى المتنوعة طبقاً لأساس الإستحقاق وذلك عند توافر الشروط التالية :-
 (١/١/١) ان تتمتع الجمعية بسلطة إدارة التبرع أو التصرف فيه بأى شكل من أشكال التصرف بما يسمح لها تحديد كيفية الإستخدام في المستقبل .
 (١/١/٢) ان تتوقع الجمعية الحصول على التبرع بدرجة معقولة من الثقة.
 (١/١/٣) ان يكون التبرع قابلاً للقياس بدرجة معقولة من الموضوعية .
- (٢) يتم إثبات ما يتم تلقيه من تبرعات في صورة خدمات أو تجهيزات أو منافع أو مرافق ضمن الإيرادات وذلك عند إمكانية قياسها بحيث تعكس القيمة المقدرة لتلك التبرعات القيمة العادلة لتلك الخدمات أو المنافع أو التجهيزات .

المصروفات

(١) يتم إثبات المصروفات العمومية والإدارية فور إستحقاقها طبقاً لأساس الإستحقاق .

(٢) يتم إثبات مصروفات الأنشطة فور إستحقاقها طبقاً لأساس الإستحقاق .

الإيجارات التشغيلية

يتم تسجيل المبالغ المدفوعة بموجب عقود الإيجار التشغيلية المبرمة من قبل الجمعية بصفتها مستأجر على قائمة الأنشطة على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقود الإيجار ذات العلاقة.

التبرعات العينية

يتم قيد التبرعات العينية بالقيمة القابلة للتحقق في الفترة المحاسبية التي تم الإستلام فيها وعند تعذر الوصول إلى القيمة القابلة للتحقق لتلك السلع فإنه يجب تأجيل الإعتراف بتلك التبرعات إلى حين بيعها .

الأصول غير المقيدة

هي الأصول التي لا تخضع لقيود من جانب المتبرع ومن ثم فهي تقع تحت السيطرة الكاملة للجمعية وقد تكون الأصول غير المقيدة أصول مالية أو عينية

الأصول المقيدة

هي الأصول الخاضعة لقيود من جانب المتبرع وهذه القيود مرتبطة باستخدام تلك الأصول لأغراض محدودة سواء من حيث قيود الاستخدام أو قيود التوقيت وقد تكون الأصول غير المقيدة أصول مالية أو عينية

التغير في صافي الأصول غير المقيدة

يمثل مقدار الزيادة أو النقص الناتج من الاتي الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر التي لا تمثل تغيير في صافي الأصول المقيدة. التحويلات وإعادة التصنيف من وإلى فئات صافي الأصول الأخرى نتيجة رفع القيود من قبل المتبرع أو انقضاء القيد بمرور الوقت أو استيفائه من قبل الجمعية

التغير في صافي الأصول المقيدة

يمثل مقدار الزيادة والنقص من الاتي التبرعات التي تخضع لقيود المتبرع والتي ترفع إما بمرور الوقت أو باستيفائها من قبل الجمعية. التحويلات وإعادة التصنيف من وإلى صافي الأصول الأخرى نتيجة رفع القيود من قبل المتبرع أو انقضاء القيد بمرور الوقت أو استيفاءه من قبل الجمعية

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(جميع المبالغ بالريال السعودي)

(٥) النقد وما يعادله

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
٩١,٠٨٠	٥٧,٩٩٨
٩١,٠٨٠	٥٧,٩٩٨

البنك الأهلي

(٦) مصاريف مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
٣,١١٠	٢٧٤
٣,١١٠	٢٧٤

عهد الموظفين

(٧) المصاريف المستحقة والذمم الدائنة الأخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
٥,١٧٥	٤,٠٢٥
٥,١٧٥	٤,٠٢٥

أتعاب مهنية مستحقة

(٨) التزام منافع الموظفين

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
-	٧,٨٧٥
٧,٨٧٥	-
٧,٨٧٥	٧,٨٧٥

في بداية السنة

المكون خلال السنة

الرصيد في نهاية السنة

* لم يتم استخدام طريقة وحدة الائتمان المخططة لقياس الإلتزامات وتكلفتها الخاصة بمكافأة نهاية الخدمة نظراً لما يتطلبه ذلك من جهد وتكلفة لا مبرر لها حيث أن عدد الموظفين محدود، كذلك من غير المتوقع حدوث تغيرات جوهرية في الفروض المؤثرة في احتساب المخصص.

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م
(جميع المبالغ بالريال السعودي)

(٩) مصروفات البرامج والأنشطة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	غير المقيد	
-	٧,٦٠٠	٧,٦٠٠	مصاريف مبادرات وأنشطة الجمعية
-	١,١١٠	١,١١٠	مصاريف مسابقات الجمعية
-	٨,٧١٠	٨,٧١٠	

(١٠) مصاريف عمومية وإدارية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م	
٥٣,٥٨٠	١٥,٥٥٦	الرواتب وما في حكمها
٣٩,٦٢٨	١٢,٦١٢	بدلات الموظفين
١٠,٣٥٠	٨,٠٥٠	أتعاب مهنية
-	١,٧٢٩	دعاية وإعلان
٣,٩٩٤	١,٢٧٨	مصاريف خدمات أخرى
٣,٥٠٩	٨٨	مطبوعات وقرطاسية
٩٧	١٥	مصروفات بنكية
١,٣١٩	١,٣١٠	مصروفات ندوات واجتماعات
١١٢,٤٧٧	٤٠,٦٣٨	

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م

(جميع المبالغ بالريال السعودي)

(١١) إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

لا تعد مخاطر أسعار الفائدة السوقية ذات أهمية بالنسبة للجمعية حيث ليس لديها قروض تحمل فوائد.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الجمعية على مقابلة التزاماتها المتعلقة بالالتزامات المالية حال إستحقاقها. تتم مراقبة إحتياجات السيولة دورياً وتعمل الإدارة على التأكد من توفر سيولة كافية لمقابلة أي التزامات عند استحقاقها. ولا تعتقد الإدارة أن الجمعية معرضة لمخاطر مؤثرة تتعلق بالسيولة لطبيعة نشاط الجمعية ومحدودية الإلتزامات مقارنة بالأصول.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في اخفاق العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية في الوفاء بالتزامه قبل الجمعية والتسبب في تكبد خسارة مالية. إن الأدوات المالية الخاصة بالجمعية التي يمكن أن تتعرض لمخاطر الائتمان تتضمن بشكل أساسي أرصدة البنك والذمم المدينة الأخرى. تقوم الجمعية بإيداع أموالها في مصارف مالية ذات موثوقية وذات قدرة إئتمانية عالية ولا تتوقع الإدارة وجود مخاطر إئتمان هامة تنتج من ذلك، وتقوم الإدارة بمراقبة الذمم المدينة الأخرى ولا تتوقع وجود مخاطر إئتمان هامة تتعلق بالذمم المدينة.

مخاطر أسعار العملات

تتمثل مخاطر أسعار العملات في التغيرات و التذبذبات المحتملة في معدلات العملات التي قد تؤثر سلباً على قيم الأصول و الإلتزامات أو على التدفقات النقدية. وتراقب الإدارة تقلبات أسعار العملات وتعتقد أن تأثير مخاطر أسعار العملات غير مؤثر لأن معظم تعاملاتها على المستوى المحلي.

(١٢) أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب أرقام المقارنة لتتماشى مع تبويب السنة.

(١٣) اعتماد القوائم المالية

تمت الموافقة والاعتماد للقوائم المالية للجمعية من قبل مجلس الادارة بتاريخ ٢٠٢٥/٠٥/١٣ م